تقرير شهر نوفمبر

يتناول تقرير الغرفة التجارية للقاهرة الصادر عن إدارة البحوث عدد من الموضوعات جاءت على النحو التالي:

- **نشرة أسعار السلع الأساسية بالسوق :**

رصدت النشرة متوسط أسعار البيع للمستهلك خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤ والتغيرات السعريه مقارنه بالشهر الماضي وكذا عن نفس الفتره من العام السابق ، حيث شهد مؤشر حركه الأسعار الشهري تراجع نسبي فى متوسط أسعار بيع مجموعه الجبن والألبان والبيض بنسبه ١.٦٪ نتيجة انخفاض أسعار بيض المائدة بأنواعه ، وثبات نسبي لمجموعتي "البقاله" و"الزيوت والمسلى " مع ارتفاع نسبي محدود فى مجموعه "الحبوب والبقول" بنسبه ١.٧٪ ، أما مجموعه المنظفات الصناعية فلم تسجل أي تغير فى متوسط أسعار بيع الأصناف ، وبالنسبة لمجموعه "اللحوم الحمراء والدواجن والأسماك " فشهدت الدواجن انخفاض فى متوسط أسعار بيعها بمقدار ٥.٤٪ وارتفعت أسعار بعض أصناف اللحوم الحمراء بمتوسط نسبته ٣.٦٪ والأسماك بمقدار ١.٤٪ وبالنسبة لمجموعه "الخضر والفاكهة" تراجعت أسعار أصناف الخضر بنسبه ١١.٥٪ الفاكهه فانخفضت بمقدار ٦.٥٪ كما شهدت مواد البناء انخفاض متوسط سعر بيع طن حديد التسليح بنسبه ٣.٨٪ وتراجع الاسمنت بـ ٣٪ وذلك بالمقارنة بأسعار بيع العام الماضي.

أما على مستوى حركة الأسعار السنوية فقد سجل زيادة فى مجموعات "الحبوب والبقول" بنسبه ٥.٣٪ و"البقاله" ٤.٥٪ و"الجبن والألبان والبيض" بـ ٣.٩٪ و "المنظفات الصناعية" بـ ٢.٩٪ و "الزيوت والمسلى" بمقدار ١.٨٪ وبالنسبة لمجموعه "اللحوم الحمراء والدواجن والاسماك" فسجلت اللحوم الحمراء زيادة بمقدار ١٠.٨٪ والأسماك بـ ٣.٧٪ مقابل تراجع الدواجن بنسبه ٤.٤٪ ، أما مجموعه "الخضر والفاكهة" فتراجعت كل من أسعار الخضر بمقدار ١٢.٣٪ والفاكهة بنسبـــه ٤.٨٪ وأخيرا مواد البناء فسجل متوسط سعر بيع طن الأسمنت زيادة نسبتها ٨.٣٪ وتراجع متوسط سعر طن حديد التسليح بـ ١١.٤٪ مقارنه بأسعار نفس الفتره من العام السابق .

- **تحليل جانبي العرض والطلب على البقول :**

تناول التقرير حساب حجم المعروض للاستهلاك في السوق المحلى من صنفى الفول والعدس كل على حدة خلال الفتره من عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٣

بالنسبة لمحصول الفول كشف التقرير عن تراجع حجم الإنتاج المحلي منه خلال الفتره قيد البحث من ٢٩٨ ألف طن عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ١١٤.٥ ألف طن عام ٢٠١٣ بانخفاض نسبة ٦١.٦٪ نتيجة تراجع المساحات المنزرعة بمحصول الفول بنسبه ٥٢.٥٪ كما اتخذت الواردات اتجاها متناقصا خلال الفتره قيد البحث وصلت أدناها بنهاية المدة بانخفاض نسبته ٦١.٤٪ مقارنه بسنه الأساس صاحبها تراجع فى كميه الصادرات المتواضعة، الأمر الذي ترتب عليه تراجع حجم المعروض من الفول خلال الفتره ليسجل بنهاية الفترة انخفاض نسبته ٦٢.٤٪ مقارنه بكميه المعروض منه أول الفتره حيث تعتبر الواردات المصدر الرئيسي للمعروض فى السوق المحلي وبناء عليه اتجهت حصة الفرد للانخفاض من ٧.٨كجم عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٢.٧كجم عام ٢٠١٣ بانخفاض نسبته ٦٥.٤٪

أما بخصوص المتاح للاستهلاك من العدس فكشفت البيانات أن الواردات هي المصدر الرئيسي للمعروض فى السوق المحلي حيث تراجع حجم المتاح للاستهلاك النهائي الصافي من ٩٣الف طن عام ٢٠٠٩ إلى ٥١الف طن عام ٢٠١٣ بإنخفاض نسبته ٤٥.٢٪ نتيجه تراجع الواردات بنسبه ٣٧.٧٪ وبلغ متوسط حجم الإنتاج المحلي الفى طن خلال الفتره ، وانخفض استهلاك الفرد ليصل الى ٠.٦كجم عام٢٠١٣ مقابل ١.٢كجم عام ٢٠٠٩ بانخفاض نسبته ٥٠٪ ورصد الجزء الأخير من التقرير أسعار بيع البقوليات السائبه فى السوق سواء للأصناف المستوردة أو المحلية خلال عام ٢٠١٤ مقارنه بأسعار نفس الفتره من العام السابق وكشف عن زيادة فى متوسط أسعار بيع المجموعة بنسبه ١٢.٦٪ حيث سجلت الأصناف المحليه متوسط زياده ١١.٣٪ والأصناف المستوردة ١٤.١٪ وشهدت بعض الأصناف تراجع متوسط أسعار بيعها بنسبه تراوحت بين ١٣.٣٪ وحتى ١٦.٥٪ مقارنه بأسعار بيع العام السابق .

- العرض والطلب المحلي فى سوق الأسماك الطازجة :

استعرض التقرير تطور الإنتاج المحلي والواردات والصادرات بغرض التوصل لحجم المعروض حيث ارتفعت كميه المتاح للاستهلاك خلال الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣ التى وصلت أقصى مستوى لها عام ٢٠١٢ بنسبه زيادة ٣٦.٨٪ مقارنه بسنه الأساس نتيجة زيادة الإنتاج الذى يمثل المصدر الرئيسي للمعروض خلال الفتره قيد البحث حيث وصل أقصى ارتفاع له عام ٢٠١٢ بزيادة نسبتها ٢٥.٥٪ بالمقارنة بسنه الأساس كما ارتفعت كميه الواردات خلال الفتره مقارنه بسنه الأساس الذى وصل لأقصى مستوى له عام ٢٠١٢ بزيادة نسبتها ١٢٦.٤٪ مع تواضع كميه صادرات الأسماك المصرية التي لم تتعد كميتها ١٦الف طن وتناول الجزء الثاني من التقرير الطلب المحلي الذى شهد زيادة خلال فتره الدراسة مقارنه بسنه الأساس حيث وصلت كميه المستخدم كغذاء أقصى مستوى عام ٢٠١٠ بنسبه ٢٣.٧٪ وتراجعت نسبه الزيادة لتسجل بنهاية الفتره ١١.٩٪ مقارنه بسنه الأساس، وسلك متوسط استهلاك الفرد من الأسماك نفس الاتجاه حيث سجل أقصى مستوى عام ٢٠١٠ بمقدار ١١.٣كجم مقابل ٩.٤كجم عام ٢٠٠٩ بزياده نسبتها ٢٠.٢٪ وسجل متوسط استهلاكه بنهاية الفترة ٩.٩كجم وتناول الجزء الأخير من التقرير تطور أسعار بيع الأسماك فى السوق المحلي خلال عام ٢٠١٤ مقارنه بالعام الماضي حيث شهد متوسط بيع الأصناف زيادة نسبتها ٧.٧٪ حيث تراوحت نسب الزياده بين٢.٧٪ وحتى ١٢.٨٪ وذلك بالمقارنة بأسعار بيع العام السابق

لإجمالي المتاح للاستهلاك في السوق من ٦,١٥٪ عام ٢٠٠٩ إلى ١٧٪ عام ٢٠١٣ ورصد الجزء الأخير من التقرير تطور أسعار بيع بعض الأصناف من منتجات الألبان خلال شهر أغسطس ٢٠١٤ حيث شهدت أسعار البيع للمستهلك زيادة متوسطها ٢، ٥٪ مقارنه بأسعار نفس الفترة من العام السابق.

- الميزان التجارى بين مصر وايطاليا :

تناول التقرير تحليل لحركه التجاره الخارجيه بين البلدين خلال الفتره من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٣ من خلال عرض حجم التجاره الذي شهد تراجعاً خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ مقارنه بسنه الأساس حيث سجل أدني مستوى عام ٢٠٠٩ بإنخفاض نسبته ٢٤.٥% ، ثم إرتفع حجم التجاره ليصل أقصى مستوى له عام ٢٠١٣ بزياده نسبتها ٣٧.٣% ، وإنتقل الى الواردات من إيطاليا التى سجلت أقصى زياده بنهاية الفتره بنسبه ٤٧.٧% أما بالنسبه للصادرات إلى إيطاليا فشهدت إنخفاض خلال أعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ و ٢٠١٢ مقارنه بسنه الأساس حيث وصلت أدنى مستوى عام ٢٠٠٩ بإنخفاض نسبته ٤٠.٣% وإرتفعت عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣ لتصل أقصى مستوى عام ٢٠١٣ بزياده نسبتها ٢٥.٧% مقارنه بسنه الأساس وتناول التقرير عرض لحركه التدفقات السلعيه بين البلدين خلال عام ٢٠١٣ مقارنه بعام ٢٠٠٨ وخلص التقرير الى وجود فجوه حاده فى الميزان التجاري الذي يميل بشده تجاه إيطاليا .